

28/11/15

من وزير المالية إلى

الموضوع : توضيحات حول أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014
المرجع : مکتوباکم بتاريخ 04 و 20 نوفمبر 2015

لقد أقدتم بمقتضى مکتوبیکم المشار إليهما بالمرجع أعلاه أنّ حریفنکم واجهت بعض الصعوبات في إطار تطبيق أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014 خاصة على مستوى كيفية احتساب الدخل السنوي الصافي الذي لا يتجاوز 5.000 دينار المعفى من الضريبة على الدخل وعلى مستوى استرجاع الخصم من المورد الذي قام به المؤجر على هذا الدخل المعفى. وطلبتكم على هذا الأساس توضيحات في الغرض.

جواباً، يشرفني إعلامكم بما يلي:

1. فيما يتعلق بكيفية احتساب الدخل السنوي الذي لا يتجاوز 5000 دينار

يحتسب مبلغ 5.000 دينار، بالنسبة إلى الأجراء، الذي يخول الإنتفاع بالإعفاء من الضريبة على الدخل ومن الخصم من المورد بهذا العنوان باعتبار الأجر الأساسي المحدد طبقاً للتشريع والتراتب الجاري بها العمل أو طبقاً للأنظمة أو القوانين الأساسية للمؤسسات تضاف إليه المنح والمكافآت وقيمة الامتيازات العينية المنتظمة التي يمنحها لهم مؤجروهم وتطرح منه المساهمات الاجتماعية الإجبارية و 10% بعنوان المصاريف المهنية وكذلك التخفيضات بعنوان الحالة والأعباء العائلية.

ولا تؤخذ بعين الاعتبار لاحتساب المبلغ المذكور المكافآت والمنح الظرفية غير المنتظمة.

بالتالي، وفي الحالة الخاصة بمکتوبكم لا تؤخذ بعين الاعتبار المنحة الاستثنائية ومنحة نهاية السنة لاحتساب الدخل السنوي الصافي 5.000 دينار كما تمّ بيانه أعلاه.

2. فيما يتعلّق باسترجاع الخصم من المورد الذي قام به المؤجر على الدخل المعفى

في صورة قيام المؤجر بالخصم من المورد على المرتبات والأجور المعفاة من الضريبة، فإنّه يمكن للحريفة موضوع مكتوبكم المطالبة باسترجاعه طبقاً للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

غير أنّه وأخذاً بعين الاعتبار لخصوصيّة الإجراء ذي الطابع الإجتماعي والمتعلّق بتخفيف العبء الجبائي على أصحاب الدخل الضعيف فإنّه يمكن وبصفة استثنائية للمؤجر إرجاع مبالغ الخصم من المورد المذكور للأجيرة المعنيّة وطرح المبالغ المذكورة من الخصم من المورد الذي سيتمّ دفعه لاحقاً.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسّلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للتشريع
والتشريع التشريعي

الإمضاء : هيبية جراد اللواتي